إدارة التوقع والإستشراف في الدراسات الإستراتيجية

(مقارنة وقياس الفرضيات في تطبيقات معاصرة)

أ.م. د علي فارس حميد• Ali Faris Hamid

الملخص

ترتبط دراسة التوقع والإستشراف في الدراسات الإستراتيجية بالمستويات التي تتطلب القدرة على تفضيل الخيارات والتعامل معها على نحو يعتمد على توافر عنصر المرونة وهامش الحركة، فضلاً عن تأمين مسارات عملية قادرة على تحقيق الأهداف عن طريق الإرتباط بتقنيات المستقبل، إذ يعمل على إعادة فهم مسارات الأداء المتوقعة بالأهداف وفهم حركة المصالح ومحاولة التوقع بالإحتمالات التي قد تتعارض مع الإستراتيجية. إن إدارة التوقع وفقاً للمنهجيات والحسابات المنطقية يعد جزء من ضرورات التخطيط الإستراتيجي وفهم معادلة الموائمة بين الموارد والأهداف عن طريق ربطها بحركة المتغيرات ومنطق المصالح.

Abstract

The study of anticipation management and foresight in strategic studies is related to the levels that can secure the ability to prefer options and adopt practical paths capable of achieving the intended goals, as the link with techniques for studying the future works to understand the movement of variables and track the paths of development in them and try to anticipate the possibilities that may conflict with the strategy while carrying it out .Forecasting according to methodologies and logical calculations in the process of developing the strategy needs realistic equations aimed at linking them with the movement of variables and the limits of interests.

• كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين

المقدمة

ما يزال التفكير بالمستقبل يعد واحداً من أهم دوافع تراكم المسارات الفكرية والنظرية في دراسة الإستراتيجية وتحديث فرضيتها النظرية إلى الحد الذي يمكن مخططي الإستراتيجيات أو الخبراء من إيجاد خيارات منطقية ومدروسة بعلمية تؤهل تحقيق الأهداف التي صممت على أساسها الإستراتيجية. فالأساس الذي تسعى إليه الإستراتيجية هو تحقيق الموائمة الكافية بين الوسائل والأهداف، وهذا ما تسهم الدراسات المستقبلية في بلوغه إذا ما اعتمدت تقنيات قادرة على إستيعاب حركة المتغيرات في البيئة المستهدفة. مما يجعلها قادرة على تحسين الخيارات والتفضيل فيما بينها وفقاً لما تحدده المصالح من توجهات.

وعلى الرغم من حركة المتغيرات وتبدل مستويات تأثيرها وتداخلها بشكل ديناميكي، إلا أن التفكير بمحتواه القائم على أساس تتبع هذه الحركة وتفكيك معطياتها، ومن ثم تشكيل صورتها يعالج الخيارات الخاطئة التي يمكن أن تبعد مسارات الفعل الإستراتيجي عن الهدف. وهذا ما عزز من الحركة العلمية في الدراسات الإستراتيجية بمجال الإنتقال من البعد النظري إلى التخصصي المهني والتفكير بالتوقع وإدارته كمستوى متقدم في معالجة وتصحيح المعالجات غير المدروسة.

تكمن **إشكالية البحث** في تداخل حركة المتغيرات وصعوبة فصل الجانب البنيوي عنها، بحيث أصبح أي تحليل للبيئة يتجاهل الجانب البنيوي للنظام يفقد قيمته في تشخيص وظيفة العناصر التي يتكون منها النظام، الأمر الذي يجعل طبيعة التحليل وتكوين الخيارات مركبة ومعقدة ومتداخلة في الأنماط التي تستهدف معالجة القضايا أو التعامل مع البيئة الإستراتيجية. ومن هنا فإن التساؤلات المركزية تقوم على، ما لمدى الذي تؤثره تقنيات إدارة التوقع والإستشراف في الدراسات الإستراتيجية؟، وكيف تؤثر في بناء المقتربات الخاصة بنجاح الإستراتيجية؟.

يفترض البحث أن إدارة التوقع ذات صفة جزئية تتصل بالمفاضلة مابين الخيارات في حين أن الإستشراف يتجه إلى تحديد الصورة المستقبلية الكلية، ومن ثم فإن إدارة التوقع تعمل على تصحيح المعادلات وبناء أساسيات الفرضيات التي يستند عليها محتوى الإستشراف.

أولاً_ التوجه النظري ومسارات التفكير المعاصر في الدراسات الإستراتيجية

إن التوجه النظري في الدراسات الإستراتيجية لم يكن وليداً لإفتراضات خاصة، بل هو يمثل جهود متراكمة لعمليات موسعة في الإستعارات والإنتقالات الفكرية بدأت من مدلولات إتصلت بقيادة عمليات الحرب وصولاً إلى إدارة الدولة. إذ كان لهذا الإنتقال الدور الأكبر في عملية الإستعارة خصوصاً وأن القادة لم تعد وظائفهم مقتصرة على قيادة عمليات الحرب، بل أصبح التفكير بتوجيه أداء الدولة بإتجاه المصالح والأهداف هو الأكثر إنشغالاً في ذهنية صانع القرار.

إن طبيعة التطور المعرفي والنظري في دراسة وتحليل الإستراتيجيات التي تقوم بها الدول لأجل تحقيق مصالحها الوطنية أسهم في مضاعفة مستوى التوظيف والإستعارة من الحقول المعرفية الأخرى خصوصاً مايرتبط بإدارة وتنظيم المصالح وتنسيق الأدوار من قبل الأطراف الرئيسة في النظام الدولي وهذا ماتتضح ملامحه عند دراسة النقاشات النظرية وإكتشاف مدى تأثيرها على المحتوى الفكري والعلمي للنظرية في تحليل الإستراتيجيات التي تتبعها الدولة تجاه النظام[1].

إن العنصر المحدد لأي توجه في بناء النظرية في الدراسات الإستراتيجية يرتبط بالقدرة على التفسير ثم التنبؤ بالفعل الإستراتيجي أو التوقع بردود الفعل، فالأساس في النظرية هو شرح حركة المتغيرات بمجملها وليس شرح وضع محدد فقط، وهذا مايسميه أساتذة النظرية بالإسلوب المقارن بينها وبين مايسمى بالتغييرات النظرية التي تأخذ طابع الإفتراضية والنماذج التي تلائم النظرية، ويقدم **(كينيث والتز)** تصوراً دقيقاً في هذا المجال يركز على الربط بين التغيرات في النتائج الخاصة في البيئة الدولية وتغيرات الفاعلين الدوليين، إذ أن هذا التبدل في حركة الفاعلين الدوليين قد يولد نتائج متشابهة في بعض الأحيان يصعب حينها إعتماد نظرية واحدة لتفسير هذا الجانب، الأمر الذي يجبر المختصين في فصل التغيرات على مستوى الوحدات عن التغيرات على مستوى النظام[2]. فالتبدلات التي تتصل بالمتغيرات قد لا تؤدي إلى نتائج مختلفة بالضرورة بحكم تأثير منطق المصالح وحدود القوة والتأثير في هذا المجال.

---

[1] مجموعة باحثين، نظريات العلاقات الدولية التخصص والتنوع، ترجمة: ديما الخضرا، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2016، ص212

[2] خالد حامد شنيكات و غالب عبد عريبات، التنبؤ في العلاقات الدولية.. دراسة في الأدبيات النظرية، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والإجتماعية، المجلد 39، العدد 3، 2012، ص605

تتطلب الدراسات الإستراتيجية بشكل خاص وجود أطر نظرية قادرة على إثبات صحتها من خلال التطبيق، وهذه الحاجة هي مرتبطة بطبيعة الدراسات الإستراتيجية التي تتعامل مع السلوك أكثر من تعاملها مع أي نمط آخر من العمليات المعقدة في إدارة الدولة، فصياغة الإستراتيجية تعتمد هي الأخرى على كيفية تحليل الخبير الإستراتيجي للموقف أو السلوك الذي ينتج في البيئة المحيطة بالقرار. وهنا فإن **كينيث والتز** يؤمن بقدرة النظرية على تفسير السبب في تشابه سلوك الدول ذات المواقع المتشابهة على الرغم من إختلافها الداخلية، وهذا ما يتبناه الكثير من الواقعيين في أن الدول تسلك سلوكاً متشابهاً إذا أرادت البقاء والإزدهار[1]. وعلى هذا الأساس فإن دراسة النظرية سوف يؤمن مستوى مهم من القدرة على تحليل الإستراتيجيات التي تتبعها الدول في هذا الشأن، وإعطاءها تفسيراً أكثر قدرة على توقع النتائج أو التنبؤ بالسلوكيات المحتملة.

رغم هيمنة تصورات الأمن على معظم الإفتراضات النظرية التي صاغها الواقعيين وحتى الليبراليين بخصوص إستراتيجيات الدول تجاه القضايا التي تتصل بالمصالح الحيوية أو الرئيسة، إلا أن رؤية **(ستيفن والت)** مازالت تحتل قيمة إستراتيجية كبيرة في التحليل رغم قلة الدراسات عنها، فما يذهب له (ستيفن والت) حول التهديدات يبدو أنه الأكثر إستقراراً في تحليل سلوك الدولة الإستراتيجي، فالمصالح عادةً ما تستقر عند غياب التهديد وتتراجع الرغبة في زيادة القوة في الوقت ذاته، فمعادلة ستيفن والت تحاول أن تبين أن التهديدات هي المحفز لنشوء التوازنات وسياسات الإنضمام والتي تنتج أساساً بسبب عدم الشعور بالأمن[2]. وهذا المسار أسهم بشكل كبير في التوقع بالفعل من ناحية الحسابات الإستراتيجية فهي تشكل رؤية في تقييم طبيعة الفعل وحدود المصالح داخل نطاق بيئة التفاعل، والتي تعد واحدة من ضرورات تحليل الفعل الذي تتبناه الدول في مجال الإستراتيجيات التي تتصل بمصالحها الحيوية.

أما البنائيون فإنهم يميلون إلى التعامل مع الإستراتيجيات الأمنية على أنها ذات مبانى إجتماعية لأسباب متعددة، إذ تعد الهوية والمعايير ومصالح الفواعل هي الفرضية الأساسية المشتركة للمقاربة البنائية للأمن، وقد أثرت هذه الأفكار في تعديل أجندة الإستراتيجيات الدولية عن طريق التركيز على حقوق الإنسان

([1]) مايكل سي دش، الثقافة بإزاء البنية في الدراسات الأمنية ما بعد الحادي عشر من أيلول، في مقالات في الثقافة الإستراتيجية، ترجمة هناء خليف غني، بيت الحكمة، بغداد، 2011، ص280

([2]) إن من أهم ما يفترضه ستيفن والت وروبرت جيرفس هو أن الدول تسعى للبحث عن الأمن أكثر من سعيها للنفوذ، ووفقاً لذلك فهي تعمل على توسيع مصالحها عندما تتعرض للتهديد في أوقات إنعدام الأمن أو في مواجهة الدول القوية ذات النوايا العدوانية في حين أنه في غياب التهديد لا يتوافر للدول الحافز النظامي للتوسع.

ودور القانون والإهتمام بالمجتمع المدني والهويات المحلية والإنسان في تنظيم الفوضى، فالأمن والمخاطر ليس موضوعي لكنه مفتعل ومبني من طرف المجتمع، فهو يقيم ويقاس بغياب المخاطر والتهديدات[1].

وبقدر مساهمة البيئة في إعادة تقييم منطق التفكير الذي يتبناه مخططي الإستراتيجية بشأن المسائل والقضايا التي تتعلق بأمنهم القومي، أصبح توجه التفكير في الإستراتيجية يميل إلى إدارة المتناقضات، فهي محاولة تهدف إلى تقليص التحديات عبر الفرص الناتجة عن البيئة أو عن أفعال أخرى ضمن حدود التفاعل. فإدارة التناقضات يعد واحدة من أهم مهام مخططي الإستراتيجيات خصوصاً وأنهم يتعاملون مع قضايا ومسائل في الأمن الدولي تتعلق بالفرص والتهديدات سواء أكان ذلك على المستوى الداخلي أو الخارجي[2].

ومما لاشك فيه أن تطور الإسهامات النظرية في الدراسات الإستراتيجية قد إرتبط من جانب آخر بالمشاركة بين الخبراء والأكاديميين في هذا المجال، إذ أسهمت مراكز الأبحاث المتخصصة في الدراسات الإستراتيجية ببناء نماذج خاصة بها في تقديم المشورة لصانع القرار وأحياناً التدخل في صياغة الإستراتيجية العليا عن طريق نفوذها في المؤسسات الرسمية أو تعاقدها مع أحد مؤسسات صنع القرار، وقد أسهمت النماذج الخاصة بهذه المراكز في مراجعة وتقييم العديد من الأطر النظرية الخاصة بتحليل الإستراتيجيات الدولية عن طريق التنبؤ أو الإستشراف أو إعادة تقييم التحليل وفق مؤشرات معينة. وتُؤمن مراكز الفكر لصانعي السياسة خبراء ومحترفين في صياغة الاستراتيجيات وادارة التعامل مع الأزمات بحيث تؤمن توزيع مجموعة من المختصين على المؤسسات الحكومية والتي تسهم في بلورة الخيارات المنطقية والواقعية القادرة على التمكين في تحقيق المصالح الحيوية[3].

تزايدت أهمية هذه المراكز على أثر ظهور الجيل الثاني والذي يطلق عليه جيل المتعاقدين مع الحكومة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، إذ أصبحت الحاجة إلى النصائح المستقلة حول السياسة الخارجية أكثر إلحاحاً بالنسبة لصانعي السياسة الأميركية. وأصبح من أهم واجبات صانعو القرار في الولايات المتحدة

([1]) قلمين وهيبة، النظرية البنائية في الدراسات الأمنية، رسالة ماجستير، جامعة بوضياف، المسلية، 2017م، ص20

[2] National Security Policy and Strategy, United States Army War College Department of National Security and Strategy,2017, p.6

([3]) ريتشارد هاس، دور مؤسسات الفكر والرأي في السياسة الخارجية للولايات المتحدة، مجلة ألكترونية، وزارة الخارجية الأمريكية، تشرين الثاني ،2002 م، ص ص 4- 6

البحث عن السيناريوهات والبدائل القادرة على تحول البلاد إلى دولة عظمى مسيطرة في عالم ثنائي القطب وهذه ما تتطلب الآراء والخبرات التي توفرها مؤسسات الفكر والرأي والتي قد تساعد في تطوير سياسة أمن قومي متماسكة ومتناسقة وسليمة. وبحلول العام ١٩٤٨، وجد صانعو السياسة من يلجأون له، ففي أيار ١٩٤٨ تأسست مؤسسة "راند كوربوريشن" لتعزيز وحماية مصالح الولايات المتحدة الأمريكية الأمنية خلال العصر الذري[1]. وقد تزايد تأثير هذه المراكز بشكل أكبر بعد ما يسمى بالجيل الرابع (المراكز الميراثية) مثل مركز "كارتر" ومركز "نيكسون" للسلام والحرية في واشنطن والتي تزعمها رؤساء سابقين في الادارة الأمريكية يسعون من خلالها الى ترك أثر مهم في السياسة الداخلية والخارجية والتأثير عبر هذه القنوات على القرارات الحكومية [2]. إذ أصبحت عمليات التخطيط الإستراتيجي ذات أطر معرفية تتصل بدمج الخبرة بالمهنية العلمية والتي إنعكست بشكل واضح على أهمية مراكز الفكر في عملية صنع القرار الإستراتيجي.

وفي نطاق المقاربة بين ما أنتجته الإستراتيجية من إسهامات فكرية ونظرية وما قدمته الدراسات المستقبلية من معايير ومعادلات منطقية عززت من مستوى التوقع والإستشراف، وهو يمثل إستيعاب التراكم المعرفي لمتطلبات عمل الخبير الإستراتيجي في مؤسسات صنع القرار ويعكس مدى إمكانية التحسب والتحوط في نطاق الفعل الإستراتيجي وهذا ما يمكن الإستدلال عليه من إشارة (أندريه بوفر) إلى أن التحضر أضحى اكثر أهمية من التنفيذ وهو بهذا المعطى يصف عمليه التخطيط للإستراتيجية وأهميتها بالشكل الذي يعمل على تحقيق المصالح وإنجاح عملية التنفيذ.[3]

إن البحث في ما أسسته هذه الإفتراضات من مداخل لتحليل الإستراتيجيات التي تتبعها الدول لا يمكن اللجوء إليه بمعزل عن المقارنة أو إعادة التأمل عن طريقها، فمجمل الإفتراضات عبارة عن محاولات جدية لتقييم الإستراتيجيات التي تتبعها الدول في النظام، وهي تعكس مدى إدراك المصالح وحدود القوة الذي ترسخ في ذهنية صانع القرار أو مخططي الإستراتيجيات حيال ما يجري من تنافس حول القوة أو مناطق النفوذ.

---

[1] أميمة عبد اللطيف، قراءة في خرائط مراكز الفكر الأمريكية القسم الأول، مجلة المتابع الاستراتيجي، مركز الكاشف للدراسات الإستراتيجية، بغداد ،2005 م، ص 15

[2] دونالد أ. ايلسون، هل هنالك أهمية للمؤسسات البحثية؟ تقويم تأثير معاهد السياسة العامة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، أبو ظبي، 2007م، ص 10

[3] اندريه بوفر. الردع والإستراتيجية، ترجمة: أكرم ديري، دار الطليعة، بيروت، 1967م. ص 145

ثانياً_ مفهوم إدارة التوقع والإستشراف

تفترض دراسة إدارة التوقع والإستشراف في الدراسات الإستراتيجية تحديد المفاهيم وما يتصل بها من معطيات وإفتراضات تعزز من مدخلاتها في الدراسات الإستراتيجية، فالمقارنة بين الفرضيات وإختبار مخرجاتها يعزز من أهميتها في هذا المجال، وقد تم تقسيم الدراسة لهذا الغرض إلى:

1: مفهوم التوقع وإدارة التوقع

لم يُعد يُنظر إلى التوقع بنفس الرؤية البسيطة القائمة على أساس القلق عند التفكير في حدث ما أو الإيمان بما سوف يحدث في المستقبل القريب بقدر كونه سلسلة محددة من الخطوات التي يمكن أن ينتج عنها تنبيهات مسبقة في فترات زمنية متلاحقة. وأصبح إقترانه بالفلسفة لا يكاد يخرج من أنه سمة أساسية يقترن بالفعل البشري كما يشير بذلك (ادموند هوسرل)[1].

وبالمقارنة مابين التفكير الاستراتيجي والكيفية التي يتعامل فيها الخبراء في مجال تحليل الإستراتيجيات الدولية والوطنية فإن التوقع مفهوم يقترب من كونه قوة محفزة للتفكير ترتبط بكيفية التعامل مع التحديات عن طريق بناء تقديرات متوافقة مع نتائج معينة ويعمل فريق الخبراء عن طريق تشكيل تصور للعمل على تحقيق التوقعات الإيجابية أو عدم الوصول إلى التوقعات السلبية[2]. ولعل في هذا المجال يحاول (فكتور فروم) التعامل مع التوقع وفق أطر تشخيصية قائمة على أساس الإدارة، فالمقتربات الخاصة في تشكيل التصور ونطاق العمل يقترب من الكيفية التي تتم عن طريق التعامل مع التوقعات وهو ما يمكن تسميته كذلك بإدارة التوقع. فالأولوية في هذا المجال تقترن بإدارة التوقع كونها الأكثر أهمية في الحسابات الإستراتيجية أو المنطقية التي تتعلق بالخطط الاستراتيجية للدولة[3].

ومن حيث المقارنة بين منظور التوقعات وإدارة التوقع يمكن ملاحظة دراسة ريتشارد هاس عن عصر اللاقطبية والتي حاولت التوقع بتفكك النظام الدولي بسبب اضمحلال القوة الأمريكية وإزدياد عدد الفاعلين

---

(1) Alfred Schutz, The Phenomenology of the Social World ,Northwestern University Press, 1st edition, 1997, p. 58

(2) Roberto Poli , An Introduction to the Ontology of Anticipation, Futures , NO:7, VOL: 42, Pergamon , Elsevier , 2010, p 770

(3) Robin Skynner& John Cleese, Life and how to survive it, Publisher : Mandarin; New Ed edition ,London 1994, p. 55.

من غير الدول[1]، غير أن هذا التوقع لم يكتسب منظور علمي لإدارته بسبب عدم وضوح مؤشرات اضمحلال القوة للولايات المتحدة الأمريكية والتي تراجعت فيما بعد بدراسة التوازن من خارج لجون ميرشايمر وستيفن والت والتي تعاملت وفقاً لإدارة التوقع في المجالات التي يمكن أن تستدام بها القوة الامريكية المؤهلة لقيادة النظام سواء عن طريق إعادة التفكير بوظيفة التحالفات أو الانسحاب الناضج[2].

تعتمد الإدارة في التوقع على شبكة التوقعات التي تساعد في إمكانية بناء تقديرات متقاطعة أو متجانسة مع التقديرات التي بلغتها عملية التحليل الاستراتيجي ونقاط الحذر التي تم التعامل معها أثناء تفكيك الموقف أو المعطيات، وتعتمد في هذا المجال ادارة التوقع على جملة معايير لعل أبرزها[3]:

أ. **المسار والثقة:** تتزايد مصداقية التوقع كلما كانت ثقة مخطط الإستراتيجية موجودة في التوقع والمسارات التي بنيت على أساسها التوقعات، وتعد الخبرة أحد أهم عناصر التي يتعامل بها مخططو الاستراتيجيات في بناء مسارات الثقة بالتوقعات كونها يمكن أن تعطي مصداقية أكبر في تقييم الخيارات.

ب. **عنصر المعلومات:** ويعد من العناصر الأكثر أهمية في عملية التوقع وأحد المرتكزات الضرورية للتعامل بشأن أي مخطط استراتيجي. إذ أن اختبار التوقعات يتطلب فهم المعطيات التي تم التعامل معها من قبل فريق الخبراء في هذا المجال.

إن معايير الثقة والمعلومات التي يستند عليها التوقع من شأنها أن تعزز من المعطيات التي يعتمد عليها من قبل مخططي الإستراتيجيات في مجال تفضيل الخيارات التي يتم التعامل معها في هذا الشأن.

تتأمل الدراسات التي تعتمد على التوقع على حساب السلوكيات والأفعال التي تستهدفها الدول، إذ تشير دراسة مؤسسة راند في عام 2019 إلى أن الصين تسعى إلى إعتماد سياسات الدفاع عن المصالح المرتبطة بالإحتياجات الأمنية خارج حدود الصين كالحالة مع الإستقلال المحتمل لتايوان والجهود الأخرى التي تستهدف السيطرة على بحر الصين الجنوبي والشرقي، والتي تعزز من الإستراتيجية الكبرى التي

---

(1) **Richard N. Haass, The Age Of Nonpolarity. Foreign Affairs. May/June 2008.**

(2)**ستيفن سيمون وجوناثان ستيفنسون، آسيا أولا: التوازن من الخارج .. لماذا تنسحب أمريكا من الشرق الأوسط؟ مركز الروابط للدراسات الإستراتيجية، 2015م.**

(3) Vilma Luoma-aho and Laura Olkkonen , Expectation management, Chapter: Expectation management, The Editors: Craig E. Carroll , SAGE Encyclopedia of Corporate Reputation Publisher: SAGE Publications , 2016 , p 305.

أطلق عليها القادة الصينين الرخاء الإقتصادي[1]. وهي في هذا الجانب تؤشر التوقع الذي تبناه جون ميرشايمر في أن الصين تسعى إلى أن تصبح قوة مهيمنة في إقليمها عن طريق تحويل القوة الاقتصادية إلى قوة عسكرية دون الإعتماد على التغيير السلمي[2].

وعلى أساس المعطيات التي تتصل بدراسة وتحليل منطق إدارة التوقع في الدراسات الإستراتيجية يمكن التعامل مع الإفتراضات الخاصة بإدارة التوقع على الأساس الآتي:

أ: منهجية حساب التوقعات

لم يكن التفكير بالتوقع خالياً من الرؤية النظرية التي تستند على وضع الأسس والافتراضات التي يمكن عن طريقها حساب التوقعات بطريقة عملية بعيدة عن التكهن، وهذا ما جعل الخبراء في مجال الأستراتيجيات يتعاملون مع أساليب متعددة لتوليد بيانات متسلسلة زمنية. تتضمن معظم التوقعات سواء التي تتعامل مع المجالات المحلية في نطاق التفكير الاستراتيجي أم الخارجية القائمة على أساس التحليل الجيوسياسي معيارين أساسين، إذ يرتبط المعيار الأول بالسيناريو والثاني بالتفكير القياسي الذي يعد أهم عنصر في الحسابات المنطقية للقضايا التي تمس الدولة[3].

ب: أنماط قياس التوقع

ووفقاً لهذا الجانب فإنه من الممكن أن يلاحظ وجود عدة أنماط ضمن منهجية حساب التوقعات تحدد أنماط قياس التوقع، إذ يرتبط قياس التوقع والتعامل معه وفق منهجية الحسابات المنطقية التي تتأطر في ضوء منهجيتين أساسيتين وكالآتي[4]:

1) **المنهجية المباشرة:** وتعتمد هذه المنهجية على بناء التوقعات عن طريق مراقبة وتحليل التسلسل الزمني للأحداث ومحاولة وصف الأحداث التاريخية والتطورات المتعاقبة لصياغة توقع قائم على أساس الاستخلاص.

---

(1) **تيموثي آر هيث، إعادة تطوير الصين وجيش التحرير الشعبي، مؤسسة راند، 2016، ص9**

(2)جون ميرشايمر، مأساة سياسة القوى العظمى، ترجمة مصطفى محمد قاسم، جامعة الملك سعود، الرياض، 2012، ص 502

(3) Zhang. W &other, Short-term prediction of vehicle waiting queue at ferry terminal based on learning method, Journal of marine science and technology 21,2016,p. 733

(4)Ibid, p.725

2) **منهجية دلفي:** وتعتمد هذه المنهجية أو كما يطلق عليها الخبراء التقنيات التقديرية على الخبرة والإحتراف في بناء السيناريوهات، فعلى حد تعبير أنصار هذه الطريقة فإن التوقع قائم على أساس ترجيح السيناريوهات وهو يعد مرحلة متقدمة لذلك تقوم تقنية دلفي على أساس الاستبانات، والتعامل مع فريق الخبراء والتركيز على الهدف.

من الصعب تحديد النمط الذي يمكن أن يعتمده الخبراء الاستراتيجيون من دون التعامل مع المعطيات التي لها صلة وثيقة بنوع الاستراتيجية من جهة وطبيعة فريق الخبراء المكلفين إلى جانب مخططي الإستراتيجيات في هذا المجال وهذا ما يفسر أهمية المراكز الإستراتيجية بوصفها مراكز ذات صفة متنوعة في هذا الشأن. إن حساب التوقع وفقاً لما تفرضه الدراسات الإستراتيجية من حسابات منطقية يمكن أن تؤسس لمعادلة تتعامل مع إدارة التوقع وفق التوصيف الآتي[1]:

(مدى الوقت = البيئة ×حركة المتغيرات)

وتمثل هذه المعادلة الحسابات الخاصة بالتوقع وفقاً لتقييم البيئة وحركة المتغيرات، إلا أنها في الحقيقية قد تجاهلت حدود المصالح بكونها العنصر الذي قد يجبر الدول على تغيير أو تعديل نمط التعامل مع المواقف والمعطيات التي تتصل بالتوقع.

$$\text{مدى الوقت} = \frac{\text{البيئة} \times \text{حركة المتغيرات}}{\text{حدود المصالح}}$$

إن الأسس الرئيسة للتعامل مع التوقع قائمة على أساس تحديد البعد الزمني إذ يعد العنصر الأهم في إدارة التوقع والتعامل معه من قبل خبراء الاستراتيجية خاصة عندما يرتبط الأمر بالأطر الاستراتيجية للأمن مما يجعل التأثيرات المتصلة بإدارة التوقع محتكمة إلى الخبرة.

تستند الدراسات التي تتبنى إدارة التوقع الكثير من المقاربات أن الحالة في هذا المجال تتطابق مع إفتراضات سبايكمان، فالخطر في ضوء نظرية ماكندر أو سبايكمان قائم من وجود قوة برية واحدة تهيمن على أراضي أوراسيا أو قوة بحرية تهين على الأرض المحيطة بأوراسيا، ووفقاً لهذا التوقع فإن إمكانية

(1) Adeyemi S.L &other, The impact of forecasting on strategic planning and decision making, African research review, Vol.3, No.1, 2009, p.181

القوى المحيطة قد تمنع الصين من أن تكون في هذا الموقع حيث أن القوات البحرية اليابانية والهندية والإسترالية وغير إلى جانب القوة البحرية الأمريكية وهذا ما يعزز من منطق التحالفات وفهم ضرورتها[1].

إن حساب التوقعات يستند إلى طبيعة الرؤية التي تفرضها الواقعية في تحليل الإستراتيجيات التي تعتمدها الدول تجاه البيئة التي تحيط بها، إذ تركز الواقعية التقليدية على أن العلاقات السياسية تحكمها من الناحية الموضوعية قوانين مرتبطة بأعماق الطبيعة البشرية خاصةً النوايا الموجودة والمترسخة فيها، بالإضافة إلى التركيز على المصلحة الوطنية بإعتبارها موجه الإشارات الرئيسي للواقعية التقليدية، فالمصلحة في تقليد موركنثاو تعد المحرك الأساسِ لسلوكيات الدول الإستراتيجية في مجال الشؤون الخارجية. ويمكن أن تسند أسباب هذا الإعتقاد الذي رافق موركنثاو في طروحاته بالأمن الطبيعي الذي تسعى الدول إلى تأمينه من خلال الرغبة ببقاء الدولة ووجودها[2]. وهذا الإرتباط من شأنه أن يعزز معيار التفكير بالمصلحة كونه مؤشر ضروري لقياس حركة الفعل والتوقع بردوده.

يختلف الخبراء في التميز بين نوعين من الإدارة في مجال التوقع: **الأولى** تشمل إدارة التوقع وهي تتعامل مع التوقع ذاته دون اللجوء إلى التفضيلات المحتملة وهنا تكون الإدارة للتوقع مباشرةً من خبراء الاستراتيجيين، أما الثانية فهي تتعامل مع حالة شبكة التوقعات حيث يميل الخبراء إلى تفضيلات المقارنة بين التوقعات حسب التنسيق وحركة المتغيرات.

إن الأسس التي تُعتمد في إدارة التوقع يمكن التعامل معها عن طريق معادلة قائمة على أساس فهم البيئة وتحليل حركة المتغيرات وإستيعاب حدود المصالح الممكنة والمتاحة في هذا المجال، الأمر الذي يجعل التوقعات قادرة على التعامل مع متطلبات الإستراتيجية وفك التناقضات التي قد تتكون أثناء التعامل مع الخيارات المطروحة.

2_ الإستشراف وإدارة التوقع

أسهم التطور في الدراسات المستقبلية في تمكين الخبراء الإستراتيجيون من التحسب بشكل كبير عند صياغة الإستراتيجية، إذ يعد الإستشراف أحد الأدوات التي تمكن من رفع نسبة الشعور بالأزمات أو المواقف المفاجئة، وهذا ما جعل إعتماده من قبل الخبراء الإستراتيجين أحد الأساسيات التي يتم على

---

[1] روبرت د. كابلان، إنتقام الجغرافيا: مالذي تخبرنا به الخرائط عن الصراعات المقبلة وعن الحرب ضد المصير، ترجمة إيهاب عبد الرحيم، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 2015، 128

[2] نقلاً عن: كرار أنور ناصر، دروب القوة العظمى، الإستراتيجيات الكبرى للولايات المتحدة الأمريكية، دار الرافدين للطباعة والنشر، بيروت، 2018م، ص44

أساسها قياس أهمية الإستراتيجية من حيث التخطيط وتقسيم حركة المتغيرات. ويعرف الدكتور وليد عبد الحي الاستشراف بأنه القدرة على توكيد ظاهرة أو واقعة وجدت أو سوف توجد في وقت لم تكن ملاحظة ذلك الحدث قد اعطيت لنا، وهو بناءاً على ذلك يتوزع على[1] :-

أ. الاستشراف المشروط: ويقوم هذا النوع من الاستشراف على معادلة مفادها النحو الآتي (اذا حدث <أ> فان <ب> سوف يحدث في الوقت <ص>، ومن الواضح ان هذا النوع من الاستشراف لا يلتزم بحدوث أ انما في حدوث ب والوقت ص.

ب. الاستشراف الاحتمالي: ويقوم هذا النوع من الاستشراف على الاحتمال وفقاً لمعادلة تقوم على ((اذا حدث أ فانه قد يحدث ب أو ج أو ....الخ. ومن ثم فان الاستشراف الاحتمالي هو أقل توكيداً من النوع الأول.

يساعد الإستشراف مخططي الإستراتيجية على رفع نسبة الشعور بالتهديدات الطارئة التي قد تؤثر على مسار تنفيذ الإستراتيجية، إذ أن التفكير بالإحتمالات المستقبلية بطريقة منهجية قائمة على أساس الإستشراف وتحديد التوقعات وفق مناهج الدراسات المستقبلية والأطر النظرية للتغيير تؤدي إلى أن يكون المخطط الإستراتيجي قادراً على مواجهة التهديدات الناشئة بالشكل الذي يزيد من التحسب في جميع مراحل صياغة الخطة الإستراتيجية. غير أن معادلة الإستشراف وفقاً للحسابات التي تعتمد عليها لا يمكن أن تتعامل مع المعطيات والإحتمالات من دون تكوين العنصر الأول في بناء المعادلة، فالإستشراف لا يخضع إلى القناعات الفردية التي تترسخ حول موضوع معين أو كما يعبر عنه بأنه عملية تكهن بقدر كبير أو ضئيل من الاحتمال من وقوع حادث أو سلسلة حوادث، بقدر كونه عملية رياضية تستنجد بالمعادلات الحسابية لتأمين النتائج المدروسة[2]. ووفقاً لذلك فإن من المتطلبات الضرورية الخاصة في تأمين عنصر التعامل مع الإستشراف هو تكوين أركان المعادلة والتي يتطلب بناء إفتراضاتها التوقع بحركة المعطيات التي تتكون على أساسها معادلة الإستشراف والحسابات المنطقية للإستراتيجية ذاتها[3].

---

[1] وليد عبد الحي، الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية، الجزائر، الجزائر، شركة شهاب للنشر والتوزيع، 1991، ص87

[2] المصدر نفسه، ص86

[3] J.s schoeman & P.J Vlok, The possible influence of risk management, forecasting, south African journal of industrial engineering, Vol 25, N2, 2014, p.100

إن إفتراضات بناء التوقع والإستشراف التي تبناها ماكندر في مجال الجيوبولتيك تعزز من الفهم في هذا المجال، إذ يرى ماكندر أن التقسيم الأفقي للدول إلى طبقات وأيديولوجيات إلى جنب توازن القوى لا يمكن أن يؤمن الحرية في العالم، في حين أن التقسيم العمودي إلى مجموعات ودول عبر الإقليمية هو ما يساعد على ضمان الحرية[1]، وهذا بالمقارنة مع يعتقده جون ميرشايمر ف الهيمنة الإقليمية يعزز من فرضيات إستدامة الهيمنة الأمريكية عالمياً.

إن ما ينتج عن الدراسات المستقبلية من إحتمالات أو سيناريوهات يساعد مخططي الإستراتيجية على تحديد الخيارات التي يتعاملون معها في صياغة الإستراتيجية، إذ من الصعب تحديد البدائل أو الخيارات دون أن يكون هنالك نسق للإحتمالات التي ستكون عليها الإستراتيجية، وهذا ما يزيد من أهميتها في الدراسات الإستراتيجية.

ثالثاً_ الإستراتيجية الأمريكية تجاه الجمهورية الإيرانية (إدارة التوقع وأنماط الإستجابة)

إن أي مسار للتوقع لا يمكن إعتماده من من قبل مخططي الإستراتيجيات من دون تحديد مسارات الثقة والخبرة في هذا المجال، إذ ليس أي توقع يتم التعامل معه على أنه معيار إحترافي للإستراتيجية من دون وجود عناصر شاملة للثقة والخبرة تتوافر في ثنايا التوقع. ويعد الملف النووي الإيراني والمفاوضات الخاصة به منذ إبرام الاتفاق النووي في عام 2015 ولغاية إنسحاب الولايات المتحدة الأمريكية منه مع تولي الرئيس **(دونالد ترامب)** إدرة البيت الأبيض ثم عودة المفاوضات في فيينا إحدى المسائل التي تتطلب من الخبراء تحديد مسارات التوقع من جهة والإستشراف بالإحتمالات من جهة أخرى، إذ تساعد هذه الإحتمالات في تشّكل الفعل الإستراتيجي الذي يعتمده المفاوضين أو الخبراء المسؤولين في هذا المجال.

ووفقاً لدراسات أمريكية أعدتها مؤسسة واشنطن في عام 2015، فإن سياسات الجمهورية الإيرانية سياسات قائمة على أساس الإستجابة فهي تتعامل وفق الأفعال السياسية الصادرة من القوى الدولية المؤثرة في المنطقة، فالجمهورية الإيرانية تعمل على أساس السياسات الموجهة نحوها من الخارج، وهذا ما يميز السياسات الإيرانية في مرحلة الرئيس باراك أوباما بالمقارنة مع سياساتها في مدة الرئيس دونالد ترامب. غير أن طبيعة المرونة التي تعامل بها الغرب بشكل عام مع الجمهورية الإيرانية والوفرة الإقتصادية التي تحققت بشكل واضح بعد رفع العقوبات أسهمت في تعزيز جهود إيران المستمرة لحيازة وتطوير الأسلحة

[1] نقلاً عن: روبرت د. كابلان، مصدر سبق ذكره، ص224.

التقليدية مثل الصواريخ الباليستية. فعلى الرغم من أن الاتفاق النووي يواصل الحظر المفروض على بيع أنظمة الأسلحة الرئيسية لإيران. إلا أنه أقل وضوحاً بشأن مسألة بيع طهران لأنظمة الأسلحة الرئيسة. وفي كلتا الحالتين، يسمح لإيران بشراء أنظمة الأسلحة الخفيفة والصغيرة أو بيعها، وسوف تساهم زيادة الموارد المالية لإيران من تعزيز هذا الجانب بشكل أكبر[1]. ومن ثم فإن التوقع بضعف نظام الضغوط والإحتواء الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على الجمهورية الإيرانية يعد واحداً من مبررات التفكير بضرورة تطوير إستراتيجيات أكثر واقعية تناسب حجم التهديد وفقاً لمنطق الحسابات الإستراتيجية وحدود المصالح[2].

من هذا المجال إرتكزت إدارة ترامب على إستراتيجية قائمة على أساس ما يعرف **(العمل في المنطقة الرمادية)** من أجل مواجهة النفوذ الإيراني المتزايد في منطقة الشرق الأوسط رغم الضغوطات المستمرة[3]. ويعد أساس هذه الإستراتيجية إعادة فهم سياسة الضغوط والإستجابة الموجهة للجمهورية الإيرانية. فالضغوط الأمريكية الموجهة لإيران لم تكن ذات تأثير واضح بسبب إمكانية الجمهورية الإيرانية من المناورة في المنطقة الرمادية، الأمر الذي عزز من فكرة العمل في منطقة المناورة من أجل تحقيق الإستجابة المرجوة.

تبنت إدارة الرئيس دونالد ترامب الخيارات المرتكزة على فكرة العمل في المنطقة الرمادية كإطار إستراتيجي لتصحيح سلوك الجمهورية الإيرانية، إذ ترتكز هذه الرؤية على تضييق مصادر الدعم الإستراتيجي لإيران، فالعراق وفق هذا المنظور أصبح يعد طرفاً مخلاً بأمن المصالح بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية بسبب وجوده في إطار المنطقة الرمادية، كذلك الحال بالنسبة إلى الفواعل من غير الدول في اليمن ولبنان، فعملية إحلال الردع في الإستراتيجية الامريكية بحاجة إلى إعادة تقسيم مناطق العمل الإستراتيجي وفقاً

---

(1) Michael Eisenstadt & Other, The Regional Impact of a Post-Sanctions Windfall for Iran, The Washington Institute, 2015, p3.

(2)Lara Jakes, Edward Wong and Julian E. Barnes, U.S. Maintains Pressure on Iran, Stalling Diplomacy While Expecting Attacks, by link
https://www.nytimes.com/2020/02/27/world/middleeast/us-iran-sanctions-diplomacy.html

(3)Michael Eisenstadt ,Kori Schake ,and David Deptula, U.S. Strategy Toward Iran: Restoring Deterrence, Enabling Diplomacy, Washington institute, 2020,p.3

لإستراتيجيات قائمة على أساس منطقة الهدف والمنطقة الرمادية لأجل تأمين الفاعلية في هذا الخصوص[1]. ومن ثم فإن الحسابات الإستراتيجية التي تعاملت مع تقدير وتشخيص مصادر الفعل والتأثير في البيئة الإستراتيجية أسهمت في صياغة التوقعات التي إتخذت مسارها في الأداء الإستراتيجي الأمريكي تجاه الأطراف الداخلة في هذه الإستراتيجية.

ووفقاً لمنطق التحليل الإستراتيجي فإن المناورة في منطقة الفرص تمثل جانباً مهماً في إيجاد فرص جديدة للمواجهة فهي تعمل على خلق الفرص المطلوبة للإستمرار وإضعاف قابلية الطرف الموجه للفعل من التأثير وتحقيق الأهداف المرجوة، وهذا ما يتسم به الفعل الإستراتيجي الإيراني الذي ينقل الضغوط إلى المنطقة الرمادية من أجل تقليل تأثيرها على الداخل.

جاءت المفاوضات الإيرانية مع مجموعة 5+1 مرة ثانية بعد وصول الرئيس جو بايدن إلى الإدارة في الولايات المتحدة الأمريكية، وتهدف هذه المفاوضات إلى تصحيح مسارات الاتفاق بإلتزام الولايات المتحدة الأمريكية والجمهورية الإيرانية ببنود الاتفاق. ووفق الحسابات الإستراتيجية فإن إيران ستلتزم مرة أخرى بالإتفاق النووي إذا ما حصلت على ضمانات كافية من الدول الأوروبية وبقية الأعضاء من مجلس الأمن[2]، وهذا مايرتبط بشكل كبير بسياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الجمهورية الإيرانية والتي أخذت ملامحها بالتبدل مقارنةً بسياسة دونالد ترامب.

وبالإستناد إلى إفتراضات الدراسة والأطر النظرية التي تتصل بالتوقع والإستشراف فإن إيران ستلتزم بالإتفاق النووي وتعمل على تصحيح سياساتها الإقليمية في حال تزايدت ضمانات الدول الأوروبية وبقية الأطراف في مجموعة (5+1) وسيكون ذلك واقعاً مع بداية تحقق هذه الضمانات في حين أن خلاف ذلك سيؤدي إلى تراجع إلتزام إيران تجاه المجتمع الدولي.

---

(1) Ibid.p.4

(2) Iran nuclear deal: eighth round of talks begins in Vienna, study by:

https://www.theguardian.com/world/2021/dec/27/iran-nuclear-deal-eighth-round-of-talks-begins-in-vienna

الخاتمة

ترتبط دراسة إدارة التوقع والإستشراف في الدراسات الإستراتيجية بالمستويات التي يمكن أن تؤمن المقدرة على تفضيل الخيارات وإعتماد مسارات عملية قادرة على بلوغ الأهداف المقصودة، إذ أن إرتباط بالتقنيات الخاصة بدراسة المستقبل تعمل على فهم حركة المتغيرات وتتبع مسارات التطور فيها ومحاولة التحسب للإحتمالات التي قد تتعارض مع الإستراتيجية أثناء القيام بتنفيذها.

إن التوقع وفقاً للمنهجيات والحسابات المنطقية بعملية وضع الإستراتيجية بحاجة إلى معادلات واقعية تستهدف الربط بينها وبين حركة المتغيرات وحدود المصالح وهذا ما يمكن تأمينه في إدارة التوقع أو الإتصال بالإستشراف كمنهجية مستقلة من أجل تثبيت الرؤية المستقبلية ودرجة صلتها بالأهداف التي يتعامل معها مخططي الإستراتيجيات.

إن الإستشراف كمنهجية للتعامل مع المستقبل لا يمكن لها أن تحقق غاياتها من دون أن تتصل بالتوقع بإعتباره يمثل النقطة الأساسية في بناء معادلاته وهذا ما تتضح عند محاولة تثبيت الإفتراضات الخاصة به، ولكون الإستراتيجية تتعامل مع الأهداف المستقبلية فإن التحوط والتحسب لا يمكن التعامل معه من قبل مخططي الإستراتيجية دون إخضاع عملية التفكير والتخطيط الإستراتيجي إلى التقنيات الخاصة بالتوقع والإستشراف. وهذا ما يعزز مقاربة التفكير والتخطيط بكونها ذات سمة إستراتيجية تختلف عن غيرها من العمليات الذهنية والمهنية المتقاربة معها.

تبنت الدراسة تطبيق الإفتراضات والأطر النظرية التي تتصل بالتوقع والإستشراف وإعتمدت على الإستراتيجية الأمريكية تجاه الجمهورية الإيرانية في محاولة تقييم مسار الفعل والتوقع بالمفاوضات والإفتراضات التي يمكن أن يتم على أساسها الفعل في هذا المجال وجاءت مطابقة للإفتراضات الأساسية التي تتصل بالبحث.